باسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

- فخامة السيد رئيس الجمهورية ، القاضي الأول للبلاد ،
- السيد رئيس مجلس الأمة ،
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ،
- السيد رئيس المجلس الدستوري ،
- السيد الوزير الأول ،
- السيدات و السادة أعضاء الحكومة ،
- أصحاب السعادة ، أعضاء السلك الدبلوماسي ،
- زميلاتي زملائي القضاة ،
- السيدات و السادة الحضور ،
- ضيوفنا الكرام ،

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،

يطيب لي ، باسْمِي شَخصِيًا و باسمِ قضاة المحكمة العليا و موظفيها ، أَنْ أرَحِّبَ بِكم سَيدي فَخَامَةِ رئيس الجمهورية القاضي الأول للبلاد ، رئيس المجلس الأعلى شاكرًا لكم التَّفَضُّل بإشرافكم شخصيًا على مراسم افتِتَاحِ السَّنَةِ القَضَائِيَّةِ 2010-2011 .

إنها لَسُنَّةٌ حَمِيدَةٌ كَرَّسْتُمُوهَا ، فَخَامَةَ الرئيسِ ، و حَرَصْتُم عَلَى إسْتِمْرَارِيَتِهَا من مُنْطَلَقِ حِرْصِكُمْ عَلَى جَعْلِ العَدَالَةِ دَوْمًا فِي مقدمة الأولوياتِ الوطنيةِ .

أَوَدُّ ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنْ أغْتَنِمَ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةَ السَّعِيدَةَ لأُنوِّه بِالجُهُودِ التِي بَذَلَتْهَا مؤسستنا القَضَائِيَّةُ ، بحيث .

إِنَ عَمَل المحكمة العليا و عَلَى غِرار بَاقِي الجِهَات القضائية قَطَعَ خَطَواتٍ عِمْلاَقَةٍ أخْرى خِلالَ السنة القضائية 2009-2010 على صَعِيد الارتقاء الدَائِمْ بالعَمَلِ القضائي النَوْعِي بما يجعله يستَجِيب لطموحات المتقاضين و يُجَسد بَسْطَ سِيَادَة القانون في المُجْتَمَع و تَدْعِيم مِصْدَاقِية العَدَالَة .

سيدي الرئيس ،

لقد فصلت المحكمة العليا خلال السنة القضائية 2009-2010 في الفترة بين 01 أكتوبر 2009 و 30 سبتمبر2010 في (55.948) طعنًا و بقي عند تاريخ 30 سبتمبر2010 (177.196) طعنًا ينتظر الفصل فيه .

و يسترعي الانتباه هنا العدد الهائل من الطعون الموجهة إلى غرفة الجنح و المخالفات إذ بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها هذه الغرفة خلال نفس السنة القضائية 2009-2010 و في نفس الفترة (35.140) طعنًا و بقي عند تاريخ 30 سبتمبر2010 (142.361) طعنًا ينتظر الفصل فيه و يمثل هذا العدد نسبة 81 % من مجموع الطعون المتبقي للفصل فيه عند تاريخ 2010/09/30 على مستوى المحكمة العليا.

إن هذا التزايد المستمر للطعون من سنة إلى أخرى يطرح مشكلاً حقيقيًا يعيق اضطلاع المحكمة العليا بمهمتها الدستورية المتمثلة في تقويم أعمال المجالس القضائية و المحاكم و توحيد الاجتهاد القضائي على أحسن وجه مما يستلزم التكفل بمعالجة هذا الانشغال .

و هو ما تمّ التفكير فيه و الشروع في العمل على اقتراح الحلول و تجسيدها في الميدان العملي عمَلاً بتوجيهات فخامتكم في خطاب افتتاح السنة القضائية 2009-2010 .

لقد قامت المحكمة العليا بالمبادرة بإجراءات في نطاق قانونها الأساسي و نظامها الداخلي باستحداث تشكيلات إضافية على مستوى الغرف و تنظيم و تنشيط أمانات ضبط الغرف و الأقسام لمواجهة الحجم الكبير للطعون إضافة إلى

تنصيب لجنة بقرار من مكتب المحكمة العليا لصياغة إقتراحات على صعيد تعديل قانون الإجراءات الجزائية للحد من الطعون غير المبررة مساهمة مِنها في التحَضِير لتدخل المشرع قصد استحداث آليات تشريعية لتعديل و إتمام النصوص القانونية ذات الصلة بالطعن أمام المحكمة العليا بما يكفل الحدَّ من حجم الطعون غير المبررة و بما لا يمس بالحق الدستوري للمواطن في التقاضي .

إِنَ إصدار القانون العضوي للمحكمة العليا المرتقب صدوره سيساهم لا محالة و بصورة أساسية في تمكين هذه الهيئة القضائية من القيام بمهامها بشكل أكثر نجاعة ، و يعمل على جعلها تتوفر على العدد المناسب من التشكيلات القضائية ، هيكليًا و بشريًا .

سيدي الرئيس ،

إن المحكمة العليا فيمَا يتعلق بالاجتهاد القضائي قد حسمت مسائل قانونية عديدة و منها حسمها بغرفها المجتمعة خلال نفس السنة إشكالاً قانونيًا كان مطروحًا على مستوى جميع الجهات القضائية الوطنية يتعلق بمسألة التراجع عن الهبة ؛

و على ذكر الاجتهاد القضائي تعمل المحكمة العليا على ضمان وصول موقف مختلف الغرف إلى الجهات القضائية المعنية بعملية التقويم و الجامعات و أعوان القضاء عبر المحاضرات التكوينية التي يلقيها مستشارو المحكمة العليا بالمجالس القضائية طوال شهور السنة القضائية و عبر مجلة المحكمة العليا التي تتولى كذلك نشر أعداد خاصة بكل غرفة أو موضوع ؛

في هذا المجال تم خلال السنة المنقضية انجاز أربعة أعداد خاصة تتعلق بالاجتهاد القضائي لكل من محكمة التنازع و الغرفة العقارية و المسؤولية الجزائية الطبية و لجنة التعويض عن الحبس المؤقت و الخطأ القضائي ، هذه اللجنة التي تسارعت وتيرة الفصل في طلبات التعويض المقدمة إليها إذ فصلت في (1123) طلبًا خلال نفس السنة القضائية (2009-2010) و حكمت بتعويضات صار في إمكان المستفيدين الحصول عليها من الخزينة العمومية على إثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-117 .

في هذا المجال أيضا تم خلال السنة المنقضية تنظيم ملتقى دولي حول « المسؤولية الجزائية الطبية على ضوء القانون و الإجتهاد القضائي » حضره بعض ممثلي المحاكم العليا للنقض ، من بلدان شقيقة و صديقة

سيدي الرئيس ،

لقد تواصل تحديث أساليب العمل على مستوى مختلف مصالح المحكمة العليا و التوسع في استخدام الإعلام الآلي بإشراف المديرية العامة لعصرنة العدالة للتكفل بصورة أحسن على الخصوص ؛ بالجوانب المستحدثة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

و في هذا و قصد توفير خدمات أنجع لفائدة المتقاضين ؛ تمّ إنجاز تطبيقة في الإعلام الآلي سمحت بحفظ أصول قرارات المحكمة العليا و تسليمها لطالبيها فورًا و مكّنت من الأرشفة الإلكترونية لقرارات المحكمة العليا من أول قرار صادر عنها سنة 1964 إلى سنة 2010 ، و تم بالموازاة مع هذا إعادة ترتيب أرشفة الملفات الورقية للطعون من خلال تخصيص فضاءات مناسبة لحفظها حسب المواصفات و التجهيزات العصرية و تصنيفها حسب السنة

و الغرفة و الجلسة ، قصد الربط بين هذا الترتيب و بين تطبيقة أرشفة أصول قرارات المحكمة العليا .

سيدي الرئيس ،

إنّ ما تحقق إلى غاية اليوم على صعيد برنامج إصلاح العدالة الشامل من إنجازات ملموسة ، ما هو إلا مرحلة مسطرة ضمن مسار التكفل المتواصل بمختلف انشغالات المجتمع ككل ، التواق دومًا إلى مزيد من العمل القضائي النوعي الذي تشغل المحكمة العليا مكانة رائدة فيه بالنظر إلى ما حققته في السنوات القليلة الماضية و إلى ما هي عازمة على إنجازه مستقبلاً ؛

سيدي الرئيس ،

لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر و العرفان للسيدات و السادة قاضيات و قضاة المحكمة العليا و موظفيها على ما قدموه من عمل و تفان خلال السنة القضائية 2009-2010 ، و أدعوهم إلى الاستمرار بنفس العزيمة و الإرادة قيامًا بالواجب و سعيًا نـــحو استكمال إرساء دعائم الإصلاح القضائي الشامل .

ما من شك في أن انجازات المحكمة العليا ، مرتبطة بالأساس بما تقدِّمه الوزارة الوصية و على رأسها السيد وزير العدل ، حافظ الأختام من مجهودٍ و دعم ، من خلال حرصها على مواكبة النصوص القانونية للإنشغالات و متطلبات كل مرحلة ، و كذا توفير الإمكانيات المادية و التقنية و المعنوية .

– إن النتائج الإيجابية المسجَّلة من سنة لأخرى ، ما هي إلاَّ انعكاس للإدارة السياسية للدولة و الرغبة المُلِحَّة الصادقة في المُضِيِّ قُدُماً إلى ما يحقق العدالة و الإنصاف في المجتمع و إرساء دولة القانون و هذا ضمن إطار إصلاح العدالة .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .

سيدي الرئيس ،

لقد سجلت المحكمة العليا خلال السنة القضائية 2009-2010 في الفترة بين 01 أكتوبر 2009 و 30 سبتمبر2010 (71.771) طعنًا منها (55.948) طعنًا تم الفصل فيه .

و يسترعي الانتباه هنا العدد الهائل من الطعون الموجهة إلى غرفة الجنح و المخالفات إذ بلغ عدد القضايا التي سجلت (51.432) طعنًا أي ما يمثل نسبة 72 % من مجموع الطعون المسجلة خلال نفس الفترة ، حيث بلغ عدد الطعون المفصول فيها (35.140) طعنًا لنفس الغرفة .

أما الطعون الموجهة لبقية الغرف و التي تم الفصل فيها خلال نفس السنة (2009-2010) تتلخص وفق ما يلي :

	فصلت	المتبقي	يمثل نسبة / من مجموع الطعون المتبقية للفصل
الغرفة الجنائية	6194 طعنًا	9932	%5.61
الغرفة العقارية	3628 طعنًا	6863	%3.87
الغرفة الإجتماعية	4939 طعنًا	9329	%5.26
الغرفة التجارية و البحرية	1591 طعنًا	1353	%0.76
غرفة الأحوال الشخصية	1368 طعنًا	3565	%2.01
الغرفة المدنية	3078 طعنًا	3790	%2.14

مقارنة بالسنة القضائية الصارمة (2008-2009) فإن عدد القضايا المفصول فيها خلال هذه السنة [55.948 طعنًا] قد إنخفض بنسبة 0.075 % .

عدد القضايا المفصول فيها خلال السنة الماضية 59.363 طعنًا